

1. المدخل العام للاقتصاد الجزئي:

الاقتصاد الجزئي يمثل أحد الفروع الأساسية لعلم الاقتصاد، ويُعنى بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية مثل المستهلكين والمنتجين والأسواق الجزئية. ويهدف إلى فهم كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل محدودية الموارد وتعدد الحاجات، مما يجعله مدخلاً لفهم مشكلة الندرة. كما يركز على تحليل آلية تخصيص الموارد النادرة بطريقة تحقق أقصى درجات الإشباع الممكن للمجتمع. ويشمل أيضاً دراسة التفاعلات بين العرض والطلب لتحديد الأسعار والكميات في الأسواق. ومن خلال ذلك يمكن تفسير كيفية تشكل الأسعار وتوازن السوق. إضافة إلى ذلك، يهتم الاقتصاد الجزئي بمسألة توزيع الموارد وكفاءة استخدامها بما يضمن الاستغلال الأمثل لها. فهو بذلك أداة تحليلية لفهم سلوك المستهلك والمنتج على حد سواء. وأخيراً، يشكل هذا الفرع الأساس الذي يُبنى عليه الكثير من النماذج الاقتصادية اللاحقة في مجال السياسات الاقتصادية والتنمية.

2. الأسئلة المهمة في الاقتصاد الجزئي

الأسئلة الأساسية في الاقتصاد الجزئي تُعبر عن جوهر المشكلة الاقتصادية التي يواجهها كل مجتمع نتيجة الندرة مقابل الحاجات غير المحدودة.

السؤال الأول هو ماذا ننتج؟ : وهو يتعلق بانتقاء السلع والخدمات الضرورية التي تلبي أولويات المجتمع وفق موارده المحدودة.

السؤال الثاني كيف ننتج؟ : فيتعلق بتحديد أساليب وتقنيات الإنتاج، والاختيار بين الموارد المتاحة من عمالة، رأس مال، أو تكنولوجيا.

السؤال الثالث لمن ننتج؟ : على كيفية توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع، أي تحديد نصيب كل فئة من ثمار الإنتاج. هذه الأسئلة ليست نظرية فقط بل محسوسة في الحياة اليومية، فمثلاً تُضطر الأسرة العادية للاختيار بين إنفاق دخلها المحدود على التعليم أو الصحة، وهو نفسه ما يعيشه المجتمع على نطاق أوسع عند صياغة سياساته الاقتصادية.

تمهيد :

تدرس نظرية سلوك المستهلك كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم الشرائية بهدف تعظيم منافعهم أو إشباع حاجاتهم بأفضل شكل ممكن، وتعتمد المنهجية الكمية في هذه النظرية على قياس المنفعة بوحدات تسمى "الوحدات النفعية" التي تعبر عن درجة الإشباع الناتجة من استهلاك سلعة معينة، تفترض النظرية أن المستهلك عقلاني ويسعى لتعظيم المنفعة الكلية التي يحققها ضمن حدود دخله وأسعار السلع المتاحة. تعتمد هذه النظرية على فرضيات منها ثبات الدخل، وعقلانية المستهلك، وقابلية قياس المنفعة، ومن خلال دراسة المنفعة الكلية والمنفعة الحدية يمكن تفسير كيف تختلف درجة الإشباع مع استهلاك كميات متزايدة من سلعة ما، كما توضح النظرية قانون تناقص المنفعة الحدية وهو أساس لفهم سلوك الطلب على السلع في الأسواق. وبالتالي، تعد نظرية المنفعة الكمية إطاراً أساسياً في الاقتصاد الجزئي لتحليل الخيارات الاستهلاكية وتفسير أنماط الاستهلاك.

1. نظرية المنفعة الكمية (المقاسة):

1.1 مفهوم المنفعة الكمية:

نظرية المنفعة المقاسة هي نظرية اقتصادية تفترض أن المستهلك قادر على قياس المنفعة أو درجة الإشباع التي يحصل عليها من استهلاك سلع أو خدمات معينة بوحدة كمية محددة تسمى "وحدات المنفعة"، وتنطلق النظرية من فرض عقلانية المستهلك الذي يسعى لتعظيم منفعة ضمن حدود دخله المتاح، بحيث يختار توليفة السلع التي تعطيه أعلى قيمة من المنفعة الكلية، وتستخدم هذه النظرية لفهم وتحليل سلوك المستهلك في اختيار السلع وما يفسر قرارات الإنفاق والتوزيع بين البدائل المتاحة، من المبادئ الأساسية في هذه النظرية مبدأ تناقص المنفعة الحدية الذي يؤثر في تفضيل المستهلك وتكوينه لحاجاته.

1.2 أهم فرضيات النظرية:

أ. عقلانية المستهلك: تفترض هذه الفرضية أن المستهلك يتصرف بعقلانية، أي أنه يسعى لتحقيق أقصى منفعة أو إشباع ممكن من استهلاك السلع والخدمات ضمن حدود دخله المحدود، المستهلك يوزع دخله بطريقة تخدم هدف تعظيم المنفعة وليس بحيث يصرف بشكل عشوائي.

مثال: إذا كان دخل المستهلك 100 دولار ولديه الخيار بين شراء التفاح أو البرتقال، فهو سيختار كمية من كل منهما بحيث يصل إلى أفضل توازن بين الاثنين يحقق له أكبر قدر من السعادة، بدلاً من إنفاق كل ماله على التفاح فقط أو البرتقال فقط دون حساب.

ب. إمكانية قياس المنفعة: تفترض النظرية أن المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك السلعة يمكن قياسها وكمّها بوحدة تسمى "وحدات المنفعة"، بحيث يمكن حساب قيمة كمية المنفعة من استهلاك كل وحدة سلعة.

مثال: إذا اشترى المستهلك قطعة حلوى تستحق 10 وحدات من المنفعة، وقطعة شوكولاتة تستحق 15 وحدة، فهو قادراً على قياس وتفضيل الشوكولاتة لأنها تعطيه منفعة مقدارها أكبر.

ج. ثبات قيمة النقود: تفترض أن النقود تُستخدم كمقياس ثابت للمنفعة، بمعنى أن قيمة الوحدة النقدية تبقى ثابتة في قياس المنفعة، فلا تتغير بتغير الزمن أو الظروف في تحليل المستهلك.

مثال: إذا كانت 1 دولار تعادل 10 وحدات منفعة اليوم، فهذا المفهوم يفترض أن قيمتها تقاس بنفس الطريقة في جميع الأوقات داخل التحليل النظري.

د. تزايد المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك لكن بمعدل متناقص: المنفعة الكلية تزداد كلما زاد استهلاك السلعة، ولكن معدل الزيادة في المنفعة يتناقص. فالزيادة في المنفعة من الوحدة الإضافية أصغر من الزيادة التي سبقتها.

مثال: تناول التفاحة الأولى يجلب سعادة كبيرة، الثانية تزيد السعادة لكن بدرجة أقل، والثالثة تزيد السعادة لكن بمقدار أقل من الثانية.

هـ. تناقص المنفعة الحدية:

المنفعة الحدية هي المنفعة الإضافية الناتجة عن استهلاك وحدة إضافية من السلعة. هذه المنفعة الحدية تنخفض مع كل وحدة إضافية يتم استهلاكها.

مثال: المستهلك يستمتع جداً بتناول الشوكولاتة الأولى، لكن كل قطعة بعدها يجلب له متعة أقل حتى قد يصل إلى مرحلة لا يكاد يستمتع بها بالقطعة السادسة.

و.توقف الاستهلاك عند المنفعة الحدية الصفرية أو السالبة:

عندما تصل المنفعة الحدية لوحدة إضافية إلى الصفر، يتوقف المستهلك عن استهلاك المزيد، لأنه لا يحصل على منفعة إضافية. أما إذا أصبحت سالبة، فهذا يعني أن استهلاك المزيد يقلل المنفعة الكلية، فيتجنب المستهلك ذلك.

مثال: إذا تناول مستهلك قطعة شوكولاتة إضافية جعلته يشعر بالتخمة وعدم الراحة، فأصبح مستوى منفعة هذه القطعة السلبية، وبالتالي يتوقف عن الشراء.

هذه الفرضيات مجتمعة تمثل الهيكل الأساسي لنظرية المنفعة المقاسة التي تساعد في فهم وتحليل سلوك المستهلك في تعظيم منفعته ضمن إمكانياته المالية المحدودة.

2. المنفعة الكلية (Total Utility) :

المنفعة الكلية (Total Utility) هي مجموع الرضا أو الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاك كميات معينة من سلعة ما على مدى فترة زمنية معينة، تزداد المنفعة الكلية مع زيادة كمية الاستهلاك، لكنها لا تزداد إلى الأبد بل تصل إلى نقطة تشبع حيث يصبح استهلاك وحدات إضافية من السلعة أقل إشباعاً، وقد يصل الأمر إلى فقدان الإشباع أو تسبب شعور بعدم الرضا.

مثال:

- في البداية، عندما يبدأ المستهلك باستخدام السلعة مثل شرب الماء عند العطش، كل كوب جديد من الماء يضيف إلى الرضا أو المنفعة الكلية التي يحصل عليها.
- مع استمرار شرب المزيد من الأكواب، المنفعة الكلية ترتفع بشكل ملحوظ.
- لكن بعد عدد معين من الأكواب، يصل المستهلك إلى نقطة تشبع حيث لا تزيد المنفعة الكلية كثيراً مع كل كوب إضافي.
- إذا استمر في الشرب بعد هذه النقطة، قد يبدأ الشعور بعدم الراحة أو عدم الإشباع، مما يعني أن المنفعة الكلية قد تتوقف عن الازدياد أو حتى تقل.

المفهوم يساعد على فهم كيف يتخذ المستهلك قراراته بناءً على مقدار السعادة الفعلية التي يحققها من استهلاك السلع، حيث يسعى للوصول إلى أعلى منفعة كلية ممكنة دون الإفراط في الاستهلاك الذي قد يسبب له ضرراً أو عدم رضا.

3. المنفعة الحدية (Marginal Utility)

المنفعة الحدية (UM) هي مقدار الإشباع الإضافي الذي يحصل عليه المستهلك عند استهلاك وحدة إضافية واحدة من سلعة ما، وهي تمثل التغير في المنفعة الكلية (UT) الناتج عن زيادة كمية الاستهلاك بوحدة واحدة.

الصياغة الرياضية للقانون:

$$\frac{\Delta UT}{\Delta Q} = UM$$

حيث:

UM: المنفعة الحدية،

ΔUT : هو التغير في المنفعة الكلية،

ΔQ : هو التغير في كمية السلعة المستهلكة (عادة وحدة واحدة).

المنفعة الحدية عادة ما تكون متناقصة، أي أنه مع كل وحدة إضافية يتم استهلاكها من السلعة، تقل المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من تلك الوحدة الجديدة، حتى قد تصل إلى الصفر أو تصبح سالبة إذا استمر الاستهلاك.

مثال: إذا كان المستهلك يحصل على 50 وحدة من المنفعة الكلية عند استهلاك وحدتين من السلعة، وحصل على 70 وحدة عند استهلاك ثلاث وحدات، فالمنفعة الحدية للوحدة الثالثة هي:

$$20 = \frac{50 - 70}{2 - 3} = UM$$

المنفعة الحدية تلعب دوراً محورياً في فهم قرارات المستهلك وتعظيم المنفعة في الاقتصاد الجزئي.

3. **قانون تناقص المنفعة الحدية:** كلما زاد استهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة، تقل المنفعة الحدية من الوحدة الإضافية.

مثال توضيحي:

عدد الوحدات المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	10	10
2	18	8
3	24	6
4	28	4
5	30	2
6	30	0

المنفعة الكلية تزيد حتى الوحدة الخامسة ثم تثبت، بينما المنفعة الحدية تتناقص حتى تصل للصفر عند نقطة الإشباع الكامل.